بسم الله الرحمن الرحيم

رسالة في تحقيق المواد الثلث واثبات الواجب الوجود
بالذات واثبات عينية الصفات في الواجب بالذات
وزيادتها في الممكن بالذات من مصنفات افقر خلق الغني
محمد الشهير بشاه الجيلاني عفا الله تعالى له ولوالديه ولجميع
من له حق عليه لاخفاء في ان الاحتمال العقلي في المواد منحصر
في الثلثة الوجوب بالذات والامتناع بالذات و
الامكان بالذات لان كل امر اذا انتسب اليه معنى الوجود و
العدم فلا يخلو من ان يكون شيء من معنى الوجود والعدم ضروريا
ذاتيا له او لا يكون ثابتا للذات بالنظر الى الذات
مع قطع النظر عن جميع ما عدا الذات في لا يكون شيء من
معنى الوجود والعدم ثابتا له باعتبار ذاته فوجب ان
يكون واحد منهما لو كان ثابتا له لكان ثابتا له باعتبار غير ذاته
لا باعتبار ذاته مع قطع النظر عن غير ذاته فيكون كل واحد
من وجوده اي وعدمه معللا بالغير فيعين و يكون محتاجا في

بثوت

بثوت كل واحد منهما الى حيثية تعليلية ولهذا جاز ان يكون
موجودا ان كان علة الوجود موجودة وان يكون
معدوما ان كانت علة الوجود معدومة لان علة العدم
لا يكون الا عدم ما هو علة الوجود فمن هذا الاحتمال العقلي
حصل معنى الممكن بالذات لانا لا نعني بالممكن بالذات
الا ما هو مسلوب ضرورة الوجود والعدم معا بالنظر
الى الذات وحصل معنى الامكان الذاتي ايضا لان
الامكان الذاتي الذي يكون واحدا من المواد الثلث
لا يكون معناه في الحقيقة الا سلب ضرورة الوجود والعدم
معا بالنظر الى الذات مع قطع النظر عن جميع ما عدا الذات
سلبا بسيطا تحصيليا على ما ظهر مما ذكرنا تفصيلا فظهر
مما ذكرنا مفهوم الممكن بالذات ومفهوم الامكان بالذات
واذا لم يكن شيء من معنى الوجود والعدم ضروريا للامر بالنظر
الى الذات يجب ان يكون ذلك الامر ممكنا بالذات
وان كان شيء من الوجود او العدم ضروريا ذاتيا فلا يخ

ثم ان يكون العدم ضروريا ذاتيا له او الوجود ضروريا ذاتيا له
فان كان العدم ضروريا ذاتيا له فيكون العدم واجب
الثبوت له بلا علة ويكون نسبة العدم اليه مثل نسبة
الاربعة الى الزوجية فيكون نسبة العدم اليه نسبة
الذاتي الى ذي الذاتي فيستحيل تصور الانفكاك العدم عنه
فضلا عن الانفكاك عن العدم بالفعل لان العدم عين
ذاته ولا يجوز ان يكون العدم جزء ذاته لان الامر الذي
له جزء داخل في الممكن بالذات لان كل مركب داخل
في الممكن بالذات لان المركب باعتبار وجوده وعدمه
متاخر عن جزئه باعتبار وجوده وعدمه فكما ان وجود الجزء
له تقدم على وجود كله كتقدم الواحد على الاثنين كذلك
عدم الجزء له تقدم على عدم الكل فيكون معلول الوجود
والعدم وكل معلول الوجود والعدم ممكن بالذات فوجب
ان لا يكون ما هو ضروري العدم بالنظر الى الذات ومعدوم
بالنظر الى ذاته مع قطع النظر عن جميع ما عدا ذاته ولا

يحتاج

يحتاج في ثبوت العدم له الى حيثية تقييدية ولا الى حيثية
تعليلية مركبا بل لا بد ان يكون بسيطا لا جزء له اصلا
فيكون ذاته البسيطة باعتبار ذاتها مع قطع النظر عن جميع
ما عداها مصداق حمل معدوم وكل امر يكون ذاته بذاته
مصداق حمل معدوم ويكون العدم ذاتيا له يمتنع وجوده
امتناعا بالذات لان الامر الذي يكون العدم ذاتيا له
يمتنع تجويز انفكاكه عن العدم فضلا عن الانفكاك بالفعل فلو
جاز وجوده لوجب ان يجامع العدم الذاتي فيلزم ان
يجوز ان يكون امر واحد موجودا ومعدوما معا في آن واحد
وهو فطري البطلان وايضا ذلك الوجود الذي قدر اجتماعه
مع العدم الذاتي فلا يخلو عن ان يكون له علة او لا فان كان له
علة يلزم ان يكون الموجود بهذا الوجود معلول الوجود
وكل معلول الوجود يكون ممكن الوجود وداخلا تحت
الممكن بالذات لان كل امر يكون لوجوده علة يلزم ان
يكون لعدمه ايضا علة لان علة عدم الامر الذي يكون

اعلم ان الامكان الذاتي مربوب ... [illegible]
... [illegible]
[illegible]
[illegible]
... بثبوت الامكان ... [illegible]
... بالذات ... [illegible]
وكل ... [illegible]
سلمه الله

لوجوده علة ليست الا عدم ما هو علة الوجود لان الوجود
المعلول يتحقق بتحقق علته التامة وينعدم بانعدامها فلا
يجوز انعدامها مع تحقق علته التامة واذا كان عدم علته
يلزم خلاف الفرض لان المفروض سواء عدمه يكون ذاتيا
له ولا يكون بعلة اصلا ففي هذه السبيل ايضا يمكن ابطال
وجود الامر الذي يكون العدم ذاتيا له ويكون ذلك العدم
ثابتا له بلا علة وان لم يكن لذلك الوجود الذي قدر اجتماعه
مع العدم الذاتي علة اصلا ويكون موجودا بلا علة فيلزم ان
يكون ذلك الوجود ضروريا ذاتيا له لان كل موجود بلا علة
يجب ان يكون ذلك الوجود ثابتا له بلا احتياج الى حيثية
تقييدية لان وجود موجود من الموجودات لا يصح ان يكون
امرا انضماميا على ما حققنا في صحفنا الحكمية خصوصا في كتاب
التحقيقات فارجع اليه ولا الى حيثية تعليلية لان المفروض
هو ان ذلك الوجود ليس له علة فكيف يثبت الاحتياج الى
الحيثية التعليلية وكل موجود يكون بلا احتياج الى حيثية

تقييدية

تقييدية ولا تعليلية يجب ان يكون بذاته مع قطع النظر عن جميع ما
عدا ذاته مصداق حمل موجود فيكون الوجود ذاتيا له و
المفروض ان العدم ذاتي له ايضا فيلزم ان يكون امر واحد
باعتبار ذاته مع قطع النظر عن جميع ما عدا ذاته مصداق حمل
موجود ومعدوم معا فباعتبار مصداق حمل موجود باعتبار
ذاته مع قطع النظر عن جميع ما عدا ذاته يلزم ان يكون واجب الوجود
بالذات وباعتبار مصداق حمل معدوم باعتبار ذاته
مع قطع النظر عن جميع ما عدا ذاته يلزم ان يكون واجب العدم بالذات
فيلزم ان يكون في آن واحد واجب الوجود بالذات
وواجب العدم بالذات وهو فطري البطلان فظهر ان
الامر الذي يكون العدم ذاتيا له يكون داخلا في ممتنع الوجود
بالذات فيجب ان يكون كل ما هو العدم بالنظر الى الذات
مع قطع النظر عن جميع ما عدا الذات ممتنع الوجود بالذات
فممتنع ما هو ضروري العدم بالنظر الى الذات مع قطع النظر
عن جميع ما عدا الذات يكون داخلا في ممتنع الوجود بالذات

فجميع ما هو ضروري العدم بالنظر الى الذات مع قطع النظر عن
جميع ما عدا الذات يكون داخلا في ممتنع الوجود بالذات
ولا يمكن ولا يجوز له الوجود اصلا لما ذكرنا مفصلا وان
كان الوجود ضروريا ذاتيا له فيكون الوجود ثابتا له
باعتبار ذاته مع قطع النظر عن جميع ما عدا ذاته لان المفروض
هو ان الوجود ضروري بالنظر الى ذاته مع قطع النظر عن
جميع ما عدا ذاته فلا يحتاج في ثبوت الوجود له الى حيثية
تقييدية لان الوجود لا يصح ان يكون امرا انضماميا لشيء من
الموجودات ولا الى حيثية تعليلية لان كل امر اذا كان
ثبوته لامر بعلة فلا يكون ثبوت ذلك الامر ضروريا ذاتيا
له بل يصح سلبه عنه باعتبار مرتبة ذاته لانه يصدق
عليه انه ما بالغير وكل ما هو ثابت لامر بسبب الغير يكون
مسلوبا عن ذلك الامر اذا اخذ باعتبار ذاته كوجود
الممكن بالذات فانه لما كان ثبوته من تلقاء العلة فلا
يكون ثبوت الوجود للممكن بالذات ضروريا ذاتيا له

مع قطع

مع قطع النظر عن جميع ما عدا الذات بل يحتاج في ثبوت
الوجود له الى حيثية تعليلية فظهر ان كل امر يكون
الوجود ضروريا ذاتيا له يجب ان يكون بذاته مع قطع
النظر عن جميع ما عدا ذاته مصداق حمل موجود
مطابق حمل موجود بلا احتياج الى حيثية تقييدية
ولا تعليلية لما ذكرنا مفصلا واذا لم يكن محتاجا الى
حيثية تقييدية ولا تعليلية في ثبوت الوجود له
يجب ان يكون وجوده بلا علة قطعا ويجب ان يكون
نسبة الوجود اليه كنسبة الانسانية الى الانسان
مثلا فيكون الوجود ذاتيا له وكل امر يكون الوجود
ذاتيا له يكون واجب الوجود بالنظر الى الذات
ولا يصح تجويز انفكاكه عن الوجود فضلا عن الانفكاك
بالفعل لانه يمتنع تجويز انفكاك الذاتي عن ذي الذاتي
تجويزا عقليا وان جاز التقدير كتقدير المحال فلا يجوز
تجويز كون واجب الوجود معدوما فضلا عن كونه معدوما

بالفعل لان الوجود ذاتي له والذاتي في الواجب بالذات
منحصر في العينية ولا يحتمل الجزئية لانه يلزم منه التركيب وقد
عرفت ان كل مركب ودخل في الممكن بالذات فيلزم
ان يكون الوجود عين الواجب بالذات فلا يصح تجويز
انفكاك الوجود عما هو عينه فضلا عن الانفكاك بالفعل و
ايضا لو جاز كون الواجب بالذات معدوما فاما ان يكون
عدمه بلا علة او بعلة فان كان عدمه ثابتا له بلا علة فيكون
ضروري العدم بالنظر الى الذات والمفروض انه ضروري
الوجود بالنظر الى الذات ايضا فيلزم ان يكون امر واحد
باعتبار ذاته مع قطع النظر عن جميع ما عدا ذاته مصداق
حمل موجود بالضرورة الذاتية ومصداق حمل معدوم
بالضرورة الذاتية فيكون في آن واحد واجب الوجود
بالذات وواجب العدم بالذات فيلزم تحقق كل
واحد من وجوب الوجود بالذات ووجوب العدم بالذات
لامر واحد في آن واحد معا بالفعل والا يلزم الترجيح بلا مرجح

واذا تحقق

واذا تحقق بالفعل وجوب الوجود بالذات ووجوب العدم بالذات
لامر واحد يلزم ان يكون ذلك الامر موجودا بلا علة ومعدوما
بلا علة فيلزم ان يكون امر واحد موجودا بالفعل ومعدوما بالفعل
بوجود ضروري ذاتي وعدم ضروري ذاتي فيلزم ان يكون واجب
الوجود بالذات وممتنع الوجود بالذات معا وهو من اجلى
فطري البطلان فوجب ان يكون الامر الذي يكون واجب الوجود
بالذات يمتنع عليه العدم امتناعا ذاتيا بل لا يصح تجويز
العدم عليه فضلا عن كونه معدوما بالفعل وان كان عدم
الواجب بالذات ثابتا له بعلة يلزم منه ان يكون وجود
الواجب بالذات ايضا بعلة لان العدم الذي يكون بعلة
ومعلول العلة انما يكون مستندا الى عدم علة الوجود لان
وجود المعلول يتحقق ويدوم بدوام علته فمع تحقق العلة
يتحقق وجود المعلول ومع عدم العلة يتحقق عدم المعلول
فلو جاز كون الواجب بالذات العياذ بالله معدوما بعلة
لوجب ان يكون عدمه مستندا الى عدم علة الوجود

فيلزم ان يكون لكل واحد من وجوده وعدمه علة والحال ان
المفروض هو ان لا يكون لوجود الواجب بالذات علة و
وايضا اذا كان وجود الواجب بالذات بعلة كان عدمه
بعلة على ما هو المفروض لزم ان يكون ما فرض انه واجب بالذات
ممكنا بالذات لان كل ما هو لوجوده وعدمه علة يكون داخلا
تحت الممكن بالذات على ما عرفت سابقا فيلزم دخول ما فرض
انه واجب بالذات في الممكن بالذات وهو خلف فثبت مما
حققنا مفصلا انه يمتنع على الواجب بالذات امتناعا
ذاتيا صحة العدم مطلقا سواء كان العدم بلا علة او بعلة
على ما عرفت مفصلا و مما ذكرنا ظهر ان ما هو واجب العدم
بالنظر الى الذات مع قطع النظر عن جميع ما عدا الذات
يمتنع عليه الوجود امتناعا ذاتيا مطلقا سواء كان ازليا
او حادثا وسواء كان وجودا بلا علة او وجودا بعلة
على ما مر سابقا وكل ما يمتنع عليه الوجود امتناعا ذاتيا
يجب ان يكون معدوما ازلا وابدا ولا يجوز له استشمام

رائحة

رائحة من الوجود ازلا وابدا وظهر ايضا ان ما هو واجب الوجود
بالنظر الى ذاته مع قطع النظر عن جميع ما عدا ذاته يمتنع عليه
العدم مطلقا سواء كان ازليا او حادثا وسواء كان بعلة
او بلا علة امتناعا ذاتيا وكل ما يمتنع عليه العدم مطلقا امتناعا
ذاتيا يجب ان يكون موجودا ازلا وابدا ولا يجوز له استشمام
رائحة من العدم في نفسه ازلا وابدا وظهر ايضا ان مسلوب
ضرورة الوجود والعدم بالنظر الى الذات وهو الممكن
الذاتي لا يابى عن الوجود بالغير وعن العدم بالغير فيوجد
بوجود علته ويعدم بعدم علته اذا تمهدت المقدمات
فنقول لا خفاء في ان مفهوم واجب الوجود بالذات
مفهوم كلي وما يصدق عليه هذا المفهوم وما يعبر عنه به داخل
تحت الممكن بالامكان العام فلا يخ من ان يكون ما يصدق عليه
هذا المفهوم وما يعبر عنه بهذا المفهوم موجودا في الخارج
او ليس بموجود في الخارج ولا واسطة بين الايجاب و
السلب ولا يصح ان لا يكون موجودا في الخارج والا لزم

ان يكون ما هو واجب الوجود بالذات معدوما بالعدم في نفسه
في الخارج وقد عرفت بالبرهان ان ما هو واجب الوجود بالذات
يمتنع عليه العدم في نفسه امتناعا ذاتيا فكيف يصح كونه معدوما
في الخارج بل لا يصح تجويز العدم عليه فضلا عن كونه معدوما
بالفعل في الخارج فلا يصح كونه معدوما في الخارج واذا لم يكن
معدوما في الخارج يجب ان يكون موجودا في الخارج لانه لا واسطة
بين كون امر موجودا في الخارج او معدوما فيه فوجب
ان يكون مفهوم واجب الوجود له مصداق موجود في الخارج
ويكون الوجود ضروريا ذاتيا له ويمتنع عليه العدم في نفسه
امتناعا ذاتيا ازلا وابدا فوجب ان يكون ما يعبر عنه بمفهوم
واجب الوجود بالذات امرا موجودا في الخارج ازلا
وابدا بحيث يمتنع تجويز العدم عليه فضلا عن كونه معدوما بالفعل
في الخارج فثبت بهذا البرهان وجود الواجب بالذات
في الخارج ازلا وابدا بحيث يمتنع عليه تجويز العدم في نفسه
ازلا وابدا وهو المطلوب ونقول ايضا لا خفاء في ان مفهوم

ممتنع

ممتنع الوجود بالذات مفهوم كلي وما يصدق عليه هذا المفهوم
وما يعبر عنه به وما يعبر عنه بهذا المفهوم الكلي موجود ا
في الخارج او ليس بموجود في الخارج ولا يصح ان يكون موجودا
في الخارج والا يلزم ان يكون ما هو واجب العدم بالنظر الى
الذات يمتنع عليه الوجود ازلا وابدا فكيف يصح كونه موجودا
في الخارج بل لا يصح تجويز كونه موجودا في الخارج فضلا عن كونه
موجودا بالفعل في الخارج فلا بد ان لا يكون لمفهوم ممتنع الوجود
بالذات مصداق موجود في الخارج ووجب ان يكون
ذو عنوان هذا المفهوم الكلي معدوما في الخارج ازلا وابدا
فثبت بحكم البرهان امران احدهما انه يجب ان يكون ما
يصدق عليه مفهوم واجب الوجود بالذات وما يعبر عنه
بمفهوم واجب الوجود بالذات موجودا في الخارج ازلا
وابدا بحيث يمتنع عليه تجويز كونه معدوما في الخارج
فضلا عن كونه معدوما بالفعل في الخارج وثانيهما انه يجب
ان يكون ذو عنوان مفهوم ممتنع الوجود بالذات و

ما يعبر عنه بمفهوم ممتنع الوجود بالذات معدوما في الخارج
ازلا وابدا بحيث يمتنع عليه تجويز كونه موجودا في الخارج
بالعقل فضلا عن كونه موجودا بالفعل في الخارج واما الممكن
بالذات فشانه ظاهر لانه لما لم يكن شيء من الوجود والعدم
ذاتيا له فلا يجب ثبوت شيء منهما لذاته باعتبار ذاته
مع قطع النظر عما عدا ذاته ليجب وجوبا ذاتيا ثبوت
احدهما ويمتنع امتناعا ذاتيا ثبوت الاخر كما في واجب
الوجود بالذات وممتنع الوجود بالذات على ما عرفت
مشروحا ولما لم يكن شيء منهما ذاتيا للممكن بالذات فيكون
كل واحد منهما خارجا عن ذات الممكن بالذات وامرا غريبا
وكل امر غريب ثابت لما هو غريب بالقياس اليه لابد في
ثبوته له الى حيثية تعليلية فيكون ثبوت كل واحد من
الوجود والعدم للممكن بالذات محتاجا الى حيثية
تعليلية لان كل واحد من وجوده وعدمه يكون بالغير
لا بالذات فيكون معللا بالغير ومحتاجا الى حيثية

تعليلية

تعليلية على ما عرفت فيما سبق واعلم ان مفهوم الوجود
معنى واحد قد يعبر عنه بالظهور العقلي ايضا عند المشائين
واما عند الاشراقيين فالاكثر عندهم ان يعبر عنه بالنور العقلي
وقد يعبر بالوجود ايضا وعلى التقديرين لا تفاوت بحسب المعنى
لان معنى الوجود واحد سواء وقع التعبير بلفظ الوجود
او الظهور العقلي او النور العقلي لانه قد ثبت في مقامه
بالبرهان العقلي خصوصا في كتابنا الموسوم بالتحقيقات
ان مفهوم الوجود معنى واحد مشترك معنوي وقد برهنا
في ذلك الكتاب ايضا انه لا يجوز ان يكون لمفهوم واحد فوق
واحد من المعبر عنه واما المعبر عنه اذا كان واحدا فيجوز
ان يكون لمفهومات كثيرة ومصداقا لانتزاع مفهومات كثيرة
فيكون المعبر عنه بمفهوم الوجود ومفهوم الظهور العقلي و
مفهوم النور العقلي واحدا وقد عرفت ان حقيقة الواجب
بالذات حقيقة تكون عين الوجود فيلزم ان يكون عين
الظهور العقلي وعين النور العقلي فالمعبر عنه بمفهوم الوجود

ومفهوم الظهور العقلي ومفهوم النور العقلي ليس الا حقيقة
الواجب بالذات والامر الذي يكون تمام حقيقته وكل
حقيقته عين الوجود وعين الظهور العقلي وعين النور
العقلي يجب ان يكون موجودا ازلا وابدا بلا علة لوجوده
في نفسه على ما عرفت سابقا وبسيطا مر فا ايضا على ما عرفت
سابقا ويجب ان يكون غنيا مطلقا لان الموجود في الخارج
بلا علة غني عن ما سواه في وجوده وحقيقته التي هي عين
الوجود الذي بلا علة ويجب ان لا يكون ماديا بل يجب ان
يكون مجردا فوق تجرد العقول والنفوس لان تجرد العقول
وان لم يكن ذات الموصوف به متعلقه بالمادة لكن
ذات كل واحد منها متصفة بالحدوث الذاتي اتفاقا
برهانا ومنحلة الى المهية والوجود لان كل ممكن زوج تركيبي
بمعنى ان كل ممكن يصح تحليلها الى المهية والوجود لانك قد
عرفت ان كل واحد من وجود الممكن بالذات وعدم
يكون ما بالغير وكل امر ثابت لامر بسبب الغير لا يكون

ذاتيا له

ذاتيا له ولا يكون ضروريا ذاتيا له لانه يصح سلبه عنه في مرتبة
الذات كوجود الممكن بالذات فانه لا يكون ضروريا ذاتيا له
ويصح سلبه عنه في مرتبة الذات ويجب ان يكون جميع
وجودات الممكنات وجميع كمال المطلق للموجود بما هو موجود
للممكنات صادرا عن الامر الذي يكون حقيقته عين الوجود
الخارجي لان كل ما بالغير يجب ان يكون منتهيا الى ما بالذات
والا لم يصح تحقق ما بالغير اصلا فيلزم ان يكون الوجود الذي يكون بالذات
ان يكون بلا علة علة للوجود الذي يكون علة اما بلا واسطة
او بواسطة تنتهي اليه فيجب ان يكون الامر الذي يكون حقيقته
عين الوجود الذي يكون بلا علة علة العلل ومبدا المبادي
وكما ان وجود الممكن بالذات يكون بالغير كذلك كل
واحد من كماله المطلق للموجود بما هو موجود يكون بالغير
كالعلم والقدرة والارادة وغيرها من الصفات الكمالية
لان تلك الكمالات كمال الوجود وزينة الحقيقة وكل واحد
من كمال الوجود وزينة الحقيقة من لواحق الوجود وتوابع الحقيقة

فكما ان الممكن بالذات محتاج فی وجوده واصل حقيقته الى العلة
كذلك يحتاج فی ثبوت الكمالات له الى علة ايضا لان الممكن بالذات
بالنظر الى ذاته مع قطع النظر عن علة وجوده وحقيقته يكون
لاشيا صرفا فيرجع حال الممكن بالذات الى قابلية الوجود
وقابلية كمالات الوجود فيكون علم الممكن بالذات وقدرته
وارادته وغيرها من الكمال المطلق للموجود بما هو موجود داخلا
فيما بالغير وقد عرفت ان كل ما بالغير يجب ان يكون منتهيا الى
ما بالذات فيجب ان ينتهی العلم الى العلم بالذات ای العلم بلا علة
والعلم بلا علة يجب ان يكون عين حقيقة الموجود بلا علة
ولا يصح ان يكون جزء تلك الحقيقة لانها بسيطة صرفة
ولا خارجا عنها لان الامر الوجودی الذی لا يكون خارجا
عن الموجود بلا علة يجب ان يكون معلولة بواسطة
او بغير واسطة والا يلزم تعدد الواجب بالذات
وهو باطل بحكم برهان التوحيد واذا كان معلولا لزم
الدور او التسلسل لان ما هو مفيض العلم وموجده يجب ان

يكون عالما اولا ليصح منه افاضة العلم وايجاده لانه لا يهب
الكمال القاصر عنه فذلك العلم اما ان يكون عين الاول الحق
او غيره فعلى الاول يلزم الدور وعلى الثانی ينتقل الكلام اليه
وهذا النقل لا ينتهی الى حد ما اما ان يذهب الى غير النهاية
او يدور او ينتهی الى علم يكون عين ذات العالم والاول
والثانی يكون كل واحد منهما باطلا فتعين الثالث وهو المطلوب
وهذا البيان المذكور فی العلم جار فی كل واحد من الارادة
والقدرة وغيرها من الكمال المطلق للموجود بما هو موجود فظهر
مما ذكرنا وجوب كون الوجود وجميع كمال المطلق للموجود بما
هو موجود ان يكون عين حقيقة الموجود بلا علة فلا تكثر
فی حقيقته لان حقيقته بسيطة صرفة ولا فی صفاتها الكمالية
لانها عين ذاته فليس هناك ح تكثر الا التكثر الاسمی
فقط وح يكون الموجود بلا علة علة لجميع ما بالغير فيكون علة
وجودات الممكنات وحقايقها وعلومها وارادتها و
غيرها من الكمال المطلق للموجود بما هو موجود فيكون هو

هو العلة على الاطلاق والفياض على الاطلاق وعلة العلل و
مبدا المبادی والتام وفوق التمام والغنی علی الاطلاق
وما سواه فقیر الیه باعتبار اصل ذاته وجمیع شئون ذاته
والکامل علی الاطلاق وما عداه ناقص بالنسبة الیه لان
ما عدا الواجب بالذات لا یکون کاملا باعتبار ذاته مع قطع
النظر عن جمیع ما عدا ذاته لان ما عدا الواجب الوجود بالذات
من الکاملین مستفید الوجود من الغیر ومستفید کمال الوجود
من الغیر وقد عرفت ان کل ما یکون ثابتا لشی بسبب الغیر
یکون مسلوبا عنه باعتبار ذاته مع قطع النظر عن ذلک الغیر
فیکون کل ما عدا الواجب الوجود بالذات من الکاملین
ذواتهم باعتبار ذواتهم مع قطع النظر عن الغیر عراة عن
جمیع کمالات الوجود بل عن الوجود والشیئیة ایضا
فیکون ذوات ما عدا الواجب بالذات من الکاملین باعتباره
وکذلک الواجب بالذات هو الحق علی الاطلاق وما عدا
الواجب بالذات من الاشیاء المتصفة بالحقیة والحقیقة

والثبات

والثبات والشیئیة والوجود لیس شی منها حقا علی الاطلاق
لان حقیتها حقیة ممکنیة وحقیة بالغیر وقد عرفت
ان کل ما بالغیر مسلوب فی مرتبة ذات ما هو متصف بها
بالغیر فهو الحق لا اله الا هو الا کل شیء ما خلا الله باطل
لان کل ممکن باعتبار ذاته مع قطع النظر عن الاستناد الی
الجاعل یکون باطلا محضا وهالکا صرفا ولو کان فی حال الوجود
والبقاء لان الممکن حال الوجود والبقاء اذا اخذ باعتبار
ذاته مع قطع النظر عن الاستناد الی الجاعل لا یکون
الوجود ثابتا له باعتبار ذاته مع قطع النظر عن جمیع ما عدا
ذاته بل یکون الوجود مسلوبا عنه فی هذا الاعتبار و
یکون باطلا محضا وهالکا صرفا فجمیع الممکنات حتی العقول
والنفوس ذواتهم هالکة و باطلة بالمعنی الذی ذکرنا و
یکون محتاجا فی کل لحظة الی الجاعل وما توهم العاصرون
من ان الباقی لا یحتاج الی الجاعل فی الوجود البقائی بل
یکون محتاجا الی الجاعل فی اول وجوده دون بقائه ساقط

ویحتمل ان یکون قوله فیناک کل ما یکون الا وجه
ان ره الی الغنی الذی ذکرناه ومعنی العلل
سلمه الله

عن درجة الاعتبار لان الوجود البقايي لا يخ من ان يكون
وجودا بلا علة او وجود العلة فان كان وجودا بلا علة
يجب ان يكون الموجود بالوجود الذي يكون بلا علة واجب الوجود
بالذات لانك قد عرفت ان الوجود بلا علة لا يكون
الا الواجب الوجود بالذات فيلزم ان يكون ما فرض انه
ممكن الوجود بالذات واجب الوجود بالذات وهو
وان كان وجود العلة يلزم ان يكون الشي باعتبار الوجود
البقايي ايضا محتاجا الى العلة وايضا كل موجود خارجي
بالوجود المتميز لا يكون له الا وجود واحد خارجي متميز
ولا يصح له وجودان خارجيان متميزان لان الوجود الخارجي
المتميز والتشخص الخارجي المتميز والتشخص الخارجي المتميز
متكافيات بالعدد فلو جاز لامر واحد وجودان خارجيان
متميزان للزم منه ان يكون شخص واحد خارجي شخصين خارجيين
وموجود واحد خارجي متميز موجودين خارجيين متميزين
واللازم فطري البطلان وبطلان اللازم مستلزم لبطلان

الملزوم

الملزوم فثبت ان كل موجود واحد شخصي خارجي لا يكون له الا
وجود واحد سواء استمر ذلك الوجود اولا لان استمرار
الوجود الواحد الشخصي الخارجي لا يوجب تعدده وان لم يحصل
استمرار ذلك الوجود الواحد الشخصي الخارجي لان استمرار الشي
عبارة عن عدم زوال ذلك الشي بعينه في الزمان الذي
بعد اول زمان الوجود مثلا فالوجود المستمر هو بعينه الوجود
الحادث اولا وان لم يتصور الاستمرار فيجب ان يكون الوجود
البقايي هو بعينه الوجود الابتدائي والتفاوت بينهما
بحسب الصفة والاضافة التي لا يكون موجبة للتعدد الخارجي
واذا كان الوجود البقايي عين الوجود الابتدائي فلا
يتصور كون الابتدائي محتاجا الى العلة والبقايي مستغنيا
عن العلة والبقاء صفة انتزاعية من الوجود الباقي
فاذا كان الوجود الباقي مجعولا يكون بقاء ذلك الوجود
امرا انتزاعيا من ذلك الوجود الباقي كالوحدة والشيئية
فيكون من مخترعات ذلك الجعل ولا احتاج الى جعل مستانف

اما ان مثلا لان البقاء يتحقق فيما هو
فوق الزمان ايضا كالعقول والنفوس
المجردة منه

وما يتوهم من كون البقاء علة للبناء وجواز كون البناء باقيا
مع انعدام البناء ساقط عن درجة الاعتبار لان البناء
على تقدير كونه موجدا للامر فلا يكون موجدا الا لحركته فقط
وحركته علة معدة والعلل المعدة لا يجتمع وجودها مع وجود
معلولها لان العلة الواجبة الاجتماع انما هي العلة الفاعلية
وشرايطها على تقدير التوقف على الشرايط فالتوهم
المذكور ناش من اشتباه العلة المعدة بالعلة الفاعلية
فظهر ان الممكن الباقي محتاج الى العلة حال البقاء ايضا
سواء كان ذلك الممكن الباقي مما يكون داخلا في ما تحت
الكون او فيما فوق الكون على ما يستفاد من قوله تعالى
الحمد لله رب العالمين لان المربي هو ما يكون متوجها
الى حال المربى لحظة فلحظة ولا يكون غافلا عن حاله لو
توصله الى كماله الذي في شانه وفي قوله تعالى ان الله يمسك
السموات والارض ولئن زالتا ان امسكهما من
احد لان امساك السموات والارض هو الحفظ

عن الزوال

عن الزوال فيكون الله تعالى حافظا للسموات والارض
والحافظ للشيء هو المديم له والمبقي له فيكون الله تعالى
هو العلة المبقية كما انه هو العلة الموجدة فيكون الواجب
جل شانه موجدا ومبقيا معا فيكون دايما اما في
شان الافاضة الابتدائية او في شان الافاضة
الابقائية لان الابقاء ادامة الوجود وادامة الوجود
نحو من الافاضة ايضا كما ان الافاضة الابتدائية
نحو من الافاضة ولا يبعد ان يكون قوله تعالى كل يوم
هو في شان تلويحا الى ما ذكرنا مفصلا وذكر اليوم
لان اظهر وعاء الوجود هو الزمان فاكتفى بذكر الفرد
الظاهر من وعاء الوجود تقريبا للافهام والا لم يكن وعاء
الوجود منحصرا على الزمان لان ما فوق الكون لا يكون في
الزمان بل يكون في الدهر وكما ان الباقي في الزمان
محتاج الى الاستناد كذلك الباقي في الدهر من الممكنات
محتاج الى الاستناد الى الجاعل بلا تفاوت في ذلك الاحتياج

الی الاستناد والسموات والارض کنایة عن جمیع العالم
کما فی بعثت الی الاسود والاحمر او نقول یحتمل ان یکون
المراد من السموات عالم الارض المجردات لان السماء من
السمو والسمو بمعنی العلو ولا خفاء فی ان المجردات
فوق المادیات وان یکون المراد من الارض عالم المادیات
لان الارض مع ما فیها من المادیات ویحتمل ان یکون
وجه الجمع فی السماء والافراد فی الارض مع ان الارض لها
طبقات ایضا تنبیها علی ان الارض مع کثرة طبقاتها
صغیرة بالنسبة الی السماء لان نسبة الارض بطبقاتها
الی کل واحد من طبقات السماء کنسبة النقطة الموهومة
فی وسط الکرة فکان الارض امر بسیط لا جزء لها مثل النقطة
الموهومة فی وسط الکرة کما قال العارف

جهان در زیر این نه سقف مینا چو خشخاشی بود
بر روی دریا تو بنگر تا کزین خشخاش چندی
سزد کز بر برو خود بخندی وایضا الحقایق

الممکنة

الممکنة بالذات لیس شیء منها باعتبار ذاتها حقیقة
متحصلة بل تلک الحقایق حقایق بالغیر بمعنی ان لبعض
تلک الحقایق اثرا جاعلا وصادرا منه وفایضا منه لذاته
وبعض تلک الحقایق الانبیاء والاوصیاء هم صلوات الله
تعالی وتسلیماته علیهم وکل واحد منهم عالم وقادر ومرید
وحی وغیرها من الصفات الکمالیة ولا شک ولا ریب
فی ان جاعل العالم وخالقه یجب ان یکون عالما وجاعل
القادر وخالقه یجب ان یکون قادرا وهکذا القیاس
العقلی فی المرید والحی وغیرهما وقد عرفت ان الصفات
الکمالیة دون الاضافیة یجب ان یکون عینا للواجب
بالذات فیکون ذات الواجب بالذات باعتبار ذاته
الاقدس مع قطع النظر عن جمیع ما عدا ذاته ما یترتب
علیه الکشف والاشیاء ومناط انکشاف جمیع الاشیاء
کلیاتها وشخصیاتها مادیاتها ومجرداتها ومتغیراتها
وثابتاتها انکشافا تاما تفصیلیا بحیث لا یتصور

اتم من ذلك التفصيل لان العلم التفصيلي اشد انكشافا
من العلم الاجمالي كما لا يخفى على الذكي فيكون وجود الاشياء
لغوا في مناطية الانكشاف ويكون الاشياء معلومات
ومنكشفات لا مناطات الانكشاف وما يترتب عليه
الانكشاف فيكون ذاته جل شانه في الازل قبل وجود
الاشياء علما تفصيليا قايما بذاته وواجب الوجود
بذاته فيكون الواجب بالذات عالما بكل واحد واحد
من ذرات الوجود بحيث لا يعزب عنه مثقال ذرة
في الازل حتى الاشخاص المادية الداثرة المتغيرة بالعلم
التفصيلي التام الذي لا يتصور اتم منه لان مناط الانكشاف
وما يترتب عليه الانكشاف فانما هو ذاته جل شانه بذاته
مع قطع النظر عن جميع ما عداه ذاته فيكون علمه بالاشياء
قبل وجود الاشياء وبعد وجودها وحين وجودها على
نهج واحد وسنة غير متبدلة ولو كان التغير والتبدل
واقعا فانما يكون ذلك التغير والتبدل واقعا في المعلوم

ويكون وصف

ويكون وصفا له لا للعلم الذي يكون واجب الوجود بالذات
وقايما بذاته والسر الحكمي في ذلك ان العالم قسمان احدهما
عالم لا يكون ذاته بذاته مع قطع النظر عن جميع ما عداه ذاته عالما
بشي بل يكون في كونه عالما بشي محتاجا الى حضور ذلك
المعلوم عنده او حصول صورته عنده فيكون ذلك العالم
عالما ناقصا مستكملا بالغير الذي هو حضور الشي او حصوله
ولما كان الانسان مانوسا لا يكون الا العلم الحضوري
او الحصولي وهو مبتلى بهما فيشكل عليه فهم موجود اخر فوق
الزمان وثانيهما عالم يكون ذاته بذاته مع قطع النظر عن
جميع ما عداه ذاته ما يترتب عليه الانكشاف ومبدا الانكشاف
على وجه التفصيل بحيث لا يتصور تفصيل اتم منه وهذا
القسم من العالم لا يحتاج في كونه عالما بشي مطلقا الى حضور شي
او حصوله لانه لا يكون عالما ناقصا مستكملا بالغير ومحتاجا
الى ما سوى ذاته بل ذاته بذاته مع قطع النظر عن كل ما
عدا ذاته ما يترتب عليه الانكشاف ومناط الانكشاف

معلوم او قوت ما صدر مانفس كما ان المفيض ازلا ان يكمل علمهم

التام التفصيلي الذي لا يتصور فوقه تفصيل اخر فيكون
مناط الانكشاف وما يترتب عليه الانكشاف انما هو
محض ذاته مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته فيكون حضور
الاشياء وحصولها لغوا في مناطية الانكشاف و
مبدائيتها لان مبدا الانكشاف التفصيلي الذي لا تفصيل
اتم منه انما هو محض ذات واجب الوجود بالذات
مع قطع النظر عن كل ما عدا ذات الواجب بالذات وذات
الواجب جل شانه بالذات امر ثابت محقق موجود في الازل
وقد عرفت ان ذات الواجب جل شانه هو العلم التفصيلي
التام بجميع الموجودات قاطبة بلا تفاوت في ذلك العلم
اصلا لان ما سوى الله تعالى من الموجودات وان كان بينها
ترتب عقلي وتقدم وتاخر بحسب المرتبة العقلية باعتبار وجوداتها
لكن باعتبار كونها معلومات للواجب جل شانه ليس بينها
تقدم وتاخر بل معية فقط لانه لو كان بينها تقدم وتاخر
بحسب معلوميتها للواجب جل شانه يلزم ان يحصل العلم

باحد امرين

باحد امرين قبل الاخر فيلزم ان لا يكون الواجب جل شانه
العياذ بالله عالما بالمتاخر في مرتبة المتقدم فيلزم الجهل و
يلزم ايضا ان لا يكون ذات الواجب جل شانه بلا تم مع
قطع النظر عن كل ما عدا ذاته ما يترتب عليه الانكشاف ولا يكون
ذاته تعالى بذاته كافية في مناطية الانكشاف للاشياء و
مصححية الانكشاف بل يكون محتاجة الى الغير فيلزم الاستكمال بالغير
كالعالمين الناقصين والى الان البرهان قد حكم بانه لا بد
ان يتحقق في عالم الوجود القسم الثاني من العالم ويكون ذلك
القسم الثاني من العالم هو الواجب بالذات لانك قد
عرفت ان كل ما بالغير يجب ان ينتهي الى ما بالذات فكما
ان الوجود بالغير والموجود بالغير يجب ان ينتهي الى الوجود
بالذات والموجود بالذات فكذلك العلم الحاصل بسبب الغير
والعالم المستكمل بالغير يجب ان ينتهي الى العلم الذي لا يكون
حاصلا بسبب الغير والى العالم الذي لا يكون مستكملا بالغير
وايضا العالمون المستكملون بالغير يكونون قابلين للكمال

وقابل الكمال لا يصح ان يكون فاعلا لكماله لانه لا يهب الكمال
القاصر عنه فلو كان فاعلا لكماله يلزم ان يكون في مرتبة
الفاعلية والافاضة محفوفا بالكمال ليصح منه افاضة
الكمال وفاعليته ولا بد من كمال سابق فيلزم الدور او التسلسل
على ما عرفت سابقا واذا لم يجز كونه فاعلا لكماله فلا بد
ان يكون فاعل كماله ومفيض كماله غيره فيكون غيره
واهب كماله وننقل الكلام الى ذلك الواهب للكمال
فلا بد ان يكون كاملا لانه لا يهب الكمال القاصر عنه
فكماله لا يخلو من ان يكون زايدا على ذاته او لا لا جايز ان
يكون زايدا على ذاته لانه لو كان زايدا على ذاته لكان
قابلا للكمال وقد عرفت ان قابل الكمال لا يصح ان يكون
فاعلا لكماله والا يلزم الدور او التسلسل على ما عرفت سابقا
وايضا فلا بد ان يكون فاعل كماله غيره وننقل الكلام الى
ذلك الغير وهذا النقل لا ينتهي الى حد فيلزم التسلسل او الدور
على تقدير عدم الانتهاء الى الكامل بالذات الذي لا يكون

قابلا للكمال

كماله ح
قابلا لكماله ولا فاعلا لكماله بل يكون ثابتا له بلا علة و
كل ثابت بلا علة ضروري الثبوت بالنظر الى الذات
وكل ضروري الثبوت بالنظر الى الذات ذاتي والذاتي
في الواجب بالذات منحصر على العينية ولا يصح الجزئية والا
يلزم التركيب وكل مركب ممكن بالذات كما عرفت سابقا
فلا بد ان يتحقق في عالم الوجود الكامل بالذات الذي يكون
كماله ذاتيا له ويكون كماله الذاتي عين ذاته ليتفرع عليه
الكامل بالغير واذا بطل الاحتمال الاول فوجب الانتهاء
الى الكامل بالذات المذكور تفصيلا وهذا البيان جار في
كل واحد واحد من الكمال المطلق للموجود بما هو موجود
فوجب ان يتحقق في عالم الوجود الوجود بالذات ليتفرع عليه
الوجود بالغير والعلم بالذات ليتفرع عليه العلم بالغير
وكذا القياس العقل وغيرهما من الكمال المطلق للموجود
بما هو موجود على ما عرفت مرارا وايضا قد عرفت ان
الممكن بالذات باعتبار ذاته مع قطع النظر عن جميع ما

عدا ذاته يكون باطلا محضا ولا شيئا صرفا فيكون احتياجه
الممكن بالذات وجميع صفاته الكمالية بل جميع شيونه و
اعتباراته الواقعية بسبب الغير الذي هو الواجب الوجود
بالذات وقد ثبت فيما مر ان الواجب الوجود بالذات
عالم ومختار والفاعل المختار لابد له في ايجاده من سبق علمه
بمعلوله قبل ايجاده ولا يصح ان يكون الواجب بالذات
عالما بمعلوله بالعلم الحصولي او الحضوري لانك قد عرفت
ان العالم بالغير بالعلم الحصولي والحضوري عالم ناقص
وفاقد الكمال ومستكمل بالغير الذي هو حصول المعلول
وحضوره وفاقد الكمال لا يصح ان يكون فاعلا لكماله
بل لابد ان يكون فاعل كماله غيره فلو كان الواجب بالذات
عالما بالغير بالعلم الحصولي او الحضوري يلزم ان لا يكون
كامل الذات وكاملا على الاطلاق مع قطع النظر عن
جميع ما عدا الذات واللازم باطل لما برهنا ان
الواجب بالذات كامل الذات وكامل على الاطلاق

مع قطع

مع قطع النظر عن جميع ما عدا الذات وغني على الاطلاق
وغير محتاج في ذاته وكمالاته المطلقة للموجود بما هو موجود
الى ما عدا ذاته قطعا فوجب ان يكون الواجب بالذات
عالما بجميع معلولاته في الازل لا بعلم حصولي ولا بعلم حضوري
بل بنحو آخر غيرهما وهو ان يكون ذاته بذاته مع قطع النظر
عن جميع ما عدا ذاته علما تفصيليا تاما بحيث لا اتم فوقه
ولا في درجته ايضا بكل واحد واحد من الموجودات سواء
كانت ثابتات او متغيرات او كليات او شخصيات
على ما عرفت مرارا وايضا لا وجه لارتكاب العلم الحصولي
او الحضوري او لارتكابهما معا في تصحيح العلم الذي يجب تقديمه
على ايجاد الواجب تعالى لمعلولاته لانه على تقدير العلم الحصولي
يكون الصورة العلمية متقدمة على ذي الصورة ثم ننقل الكلام
الى نفس الصورة العلمية فهي معلولة للواجب حينئذ
ايضا فلابد من سبق العلم عليها فذلك العلم اما ان يكون
نفس تلك الصورة فيلزم تقدم الشيء على نفسه وهو ظاهر

[illegible]

البطلان او غيرها فينقل الكلام اليها وهذا النقل لا ينتهي الى حد
فاما ان يذهب سلسلة الصور الى غير نهاية فيلزم التسلسل
او ينتهي الى عدم سبق العلم وهو يستلزم الجهل او ينتهي الى علم سابق
يكون ذلك العلم السابق عين ذات العالم فيكون ذات
العالم بذاته مع قطع النظر عن جميع ما عداه علما تفصيليا
تاما بتفاصيل المعلومات الكلية والشخصية والثابتة والمتغيرة
على ما عرفت سابقا شروحا وهذا هو الحق الذي لا يأتيه الباطل من
بين يديه ولا من خلفه شر ذلك البرهان ساطع الفرقان
بين الصواب والبطلان وعلى تقدير العلم الحضوري يكون
العلم عين المعلوم فلو كان العلم المتقدم على ايجاد المعلوم
بالعلم الحضوري يلزم ذلك العلم الحضوري الذي هو عين المعلوم
يلزم تقدم الشيء على نفسه وهو ظاهر البطلان فظهر ان
العلم الذي يجب تقدمه على ايجاد الواجب تعالى للاشياء
لا يصح ان يكون علما حصوليا او حضوريا على ما عرفت
مشروحا بل يكون ذلك العلم السابق نحوا آخر غيرهما على

ما عرفت

ما عرفت مفصلا وما اشتهر بين المتأخرين من ان الواجب
جل شانه له علمان علم اجمالي وعلم تفصيلي والاول كمال دون
الثاني بناء على ما فصلوه في كتبهم من الاغلاط الفاحشة وخلاف
النقل والعقل على ما بينا في حواشينا الموسومة بالمرآت
العالية على التجريد وشرحه الجديد وحاشية العلامة الخفري
التي علقناها عليها اما مخالفة النقل فلانه لا شك ان التحقيق
العلم الاجمالي والتفصيلي قسمان من العلم وليس الانكشاف
والظهور في العلم الاجمالي والتفصيلي على نهج واحد لان التفصيل
ليس في مرتبة الاجمال والا لم يتحقق الاجمال وكذا الاجمال
ليس في مرتبة التفصيل والا لم يتحقق التفصيل فالتفصيل
مرفوع في مرتبة الاجمال والاجمال مرفوع في مرتبة التفصيل
والعلم التفصيلي يكون اشد انكشافا من الاجمالي فلو كان
الواجب جل شانه العياذ بالله تعالى يثبت له نحوان
من العلم ويكون بعض العلم التفصيلي حادثا كما قد توهموه يلزم
ان لا يكون علم الواجب جل شانه قبل وجود الاشياء

وبعد وجودها على نحو واحد واى لان كلام ائمتنا المعصومين
صلوات الله تعالى وتسليماته عليهم اجمعين صريح فى ان
علم الواجب جل شانه قبل وجود الاشياء وبعد وجودها
على نحو واحد لا اختلاف فيه اصلا لا بالاجمال والتفصيل
ولا بالازلية والحدوث ولا يكون له تعالى الا العلم الازلى
كما رواه رئيس المحدثين قدس سره فى كتابه الكافى باسناده
عن محمد بن مسلم عن ابى جعفر عليهما الصلوة والسلام قال سمعته
يقول كان الله ولا شىء غيره ولم يزل علما بما يكون فعلمه به عالما
قبل كونه كعلمه به بعد كونه ومثل ذلك كثير فى الاحاديث
الشريفة فلا نطول بذكرها واما مخالفته العقل فلانا قد برهنا
على انه يجب ان يكون علم الواجب جل شانه بذاته وبما
عداه من الاشياء عين ذاته وثابتا فى مرتبة ذاته بحيث
لا يعزب عنه مثقال ذرة فى الازل لان ذاته جل شانه علم
تفصيلى بحيث لا اتم منه ولا فى درجته ايضا ويكون ذلك
العلم التفصيلى التام قائما بذاته وواجب الوجود بالذات

ويكون وجود

١٤٥

ويكون وجود الاشياء لغوا فى مبدائية الانكشاف ومناطيته
لان ما يترتب عليه الانكشاف التام التفصيلى ومناطه
انما هو ذاته جل شانه بذاته مع قطع النظر عن جميع ما عدا
ذاته وذاته جل شانه ازلى سرمدى فيكون العلم التفصيلى
التام ازليا سرمديا فالاشياء منكشفات لا مناطات
الانكشاف ويكون جميع الاشياء حادثة فالعلم ازلى و
المعلوم حادث ولا فساد فى ذلك نعم لو كان لوجود الاشياء
له دخل فى مناطية الانكشاف للزم من حدوث وجود الاشياء
حدوث العلم ايضا وليس فليس على ما عرفت سابقا
مشروحا وايضا قد عرفت ان القائلين بالعلم الاجمالى
والتفصيلى يقولون ان بعض مراتب العلم التفصيلى هو
الاشياء الحادثة الموجودة فى الخارج فيلزم ان يفوت
بعض علم الواجب بالذات فى الازل ولا يتحقق بعض
علم الواجب بالذات فى الازل فيلزم فوت قسم من علمه
تعالى فى الازل ومن فوت هذا العلم الخاص يلزم الجهل الحاصل

وايضا اذا كان بعض الاعيان الحادثة الموجودة في الخارج
علما له تعالى يلزم ان يكون بعض علمه تعالى زايدا على ذاته
واذا كان زايدا على ذاته تعالى يلزم الاستكمال بالغير و
يلزم الاحتياج الى غير ذاته تعالى في نحو العلم الثابت له
بالفعل ويلزم الجهل في مرتبة الذات ايضا لان العلم الزايد
على الذات لا يكون ثابتا في مرتبة الذات واذا لم يكن
ثابتا له في مرتبة الذات يلزم الجهل في مرتبة الذات لانه لا
واسطة بين العلم والجهل فيم نشأنه العلم كما والقول بان
هذا العلم التفصيلي لا يكون كمالا له تعالى بل العلم الكمالي انما
هو العلم الاجمالي كلام بلا روية وحكم بلا فكرة وبصيرة
لانه لا شك ان العلم التفصيلي اشد انكشافا من العلم
الاجمالي ولهذا لو كان عالمان يعلم احدهما شيئا بطريق
الاجمال والاخر يعلم ذلك الشيء بعينه بطريق التفصيل فلا شك
في ان العالم تفصيلا له مزية على العالم اجمالا لان التفصيل
فيه زيادة انكشاف فليس تلك الزيادة الانكشافية

في الاجمال

في الاجمال واذا كان العلم التفصيلي مشتملا على زيادة الانكشاف
دون الاجمالي فيلزم ان يكون العلم التفصيلي فردا
كاملا من العلم والعلم الاجمالي فردا ناقصا واذا كان الامر
كذلك يظهر ان القول بكون العلم الاجمالي كمالا دون
التفصيل صدر من الغفول عما هو المعقول عند الفحول
وايضا كل عالم يجوز ايضا ويعلم ويكون ذلك العلم من
شانه ويجوز اتصافه به فان كان ذلك العلم ثابتا له
بالفعل يحسن ان يكون ذلك العلم كمالا له لان العلم كمال
للعالم الذي يكون ذلك من شانه ويجوز اتصافه به فان
كان ذلك العلم الذي من شانه ويجوز اتصافه به ثابتا له
بالفعل فيكون كاملا به ويكون ذلك العلم زينة لذاته
وان لم يكن متصفا بذلك العلم يلزم ان يكون ناقصا
لانه فاقد للعلم الذي يكون من شانه وكل فاقد العلم الذي
من شانه يكون جاهلا لان الجهل هو عدم العلم عما من شانه
العلم وكل جاهل ناقص وكل عالم اذا كان موجودا في

زمان او فی غیر زمان ولم یکن منه العلم الذی یکون من شانه
ویجوز اتصافه به وکل فاقد العلم الذی من شانه ویجوز
اتصافه به یکون جاهلا لان الجهل عدم العلم الذی من شان
الجاهل فلو کان بعض علم الواجب جل شانه حادثا تعالی
الله عما یقول الظالمون علوا کبیرا یلزم ان یکون الواجب
جل شانه العیاذ بالله فی الازل فاقدا العلم الذی من شانه
ویجوز اتصافه به فیلزم ثبوت هذا القسم الخاص من العلم
فی الازل فیلزم الجهل الخاص علی ما عرفت مرارا ولیس
تکفیر الحکماء باعتبار العلم الا باعتبار انه یلزم علی الحکماء
بزعم المکفر الجهل ببعض الموجودات فما بال الحکماء
یجوز تکفیرهم بسبب لزوم الجهل وما بال غیرهم لا یجوز
تکفیره مع لزوم الجهل علیه فاصل لزوم الجهل واحد والنحو
مختلف واختلاف نحو الجهل لا یکون باعثا لجواز نسبة
اصل الجهل الیه تعالی العیاذ بالله تعالی وایضا العالم الذی
یکون علمه تعالی قد وقد لا یکون الا الامر المادی الذی

یکون له

یکون له نحو تعلق بالمادة ولهذا یکون علوم العقول معها
فی بدو الفطرة بخلاف علوم النفوس المجردة فان بعض
علومها یحدث بعد فطرتها کالنفوس المجردة الانسانیة
وایضا اذا کانت الاشیاء الموجودة فی الخارج علوما کما تحقق
ومناطات الانکشاف فیکون ذلک العلم علما حضوریا
وقد عرفت ان علم الواجب جل شانه بما عدا ذاته لا یصح
ان یکون حصولیا او حضوریا بل نحوا آخر خارجا عنهما
علی ما عرفت مشروحا فظهر مما حققنا ان ذات الواجب
جل شانه بذاته مع قطع النظر عن جمیع ما عداه اذ ذاته علم تفصیلی
قایم بذاته وواجب الوجود ویکون عالما بجمیع حقایق الاشیاء
وصفاتها وآثارها وجمیع شئونها واعتباراتها وخواصها
ولوازمها علما تفصیلیا بمحض ذاته الاقدس مع قطع النظر
عن کل ما عدا الذات یعنی ان ذاته تعالی بذاته کافیة
فی انکشاف الاشیاء ومعلومیتها له تعالی فکل ما یترتب
من الظهور والانکشاف علی العلم الحصولی والحضوری

للعالمين بالعلم الحصولي والحضوري مترتب على ذاته تعالى
بذاته مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته بل مترتب على ذاته
تعالى بذاته مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته فوق الانكشاف
والظهور الذي ترتب على العلم الحصولي والحضوري بمراتب
غير متناهية بل لا نسبة اصلا بين الانكشاف والظهور
الذي ترتب على ذاته تعالى بذاته وبين الانكشاف
والظهور الذي ترتب على العلم الحصولي والحضوري لان كل
واحد من العلم الحصولي والحضوري الذي يكون ثابتا للعالمين
من الممكنات علم امكاني مكتسب من الغير وحاصل من الغير لان
حقيقة الممكن بالذات حقيقة بالغير وجميع كمالاته كمال
بالغير على ما عرفت فيما سبق مشروحا وعلم الواجب جل
شانه علم وجوبي ذاتي وشتان ما بينهما فذات الواجب
بذاته مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته علم تفصيلي تام بجميع
الاشياء في الازل ويكون وجود الاشياء لغوا في
مناطية الانكشاف كما مر فيكون علمه تعالى بالاشياء

قبل

قبل وجودها وبعد وجودها على نهج واحد وسنة غير متبدلة
وعلى هذا التحقيق يندفع شك مشهور وهو ان الواجب
جل شانه سميع وبصير في الازل فان كان المسموع والمبصر
في الازل يلزم قدم بعض اجزاء العالم وهو خلاف اجماع المليين
وان لم يكن المسموع والمبصر في الازل مع تحقق السمع والبصر
في الازل يلزم تحقق السماع مع عدم المسموع وتحقق الابصار
مع عدم المبصر فيلزم السماع بلا مسموع والابصار بلا مبصر
ولا خفاء في بطلانهما ووجه الاندفاع هو انا قد بينا
ان العالم قسمان احدهما العالم الذي يكون علمه بشي غير ذاته
محتاجا الى حضور المعلوم بعينه او حصول صورة المعلوم
عنده كما في العالمين من الممكنات لان علومهم اما حضوري
او حصولي وثانيهما العالم الذي لا يكون محتاجا في علمه بشي
غير ذاته الى غير ذاته بل يكون ذاته بذاته مع قطع النظر
عن كل ما عدا ذاته مناط الانكشاف وما يترتب عليه
الانكشاف ويكون حضور الاشياء بعينها او حصول

صورة العوالي في مناطية الانكشاف ولا شك في ان كل واحد
من السمع والبصر قسم خاص من العلم وهذا القسم الخاص من
العلم يتحقق في العالمين الناقصين بمدد الالة المادية و
لا يحصل بدونها ويتحقق في العالم الكامل على الاطلاق وهو
الواجب جل شانه بلا احتياج الى مدد اصلا لان ذاته
بذاته مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته كافية في مناطية
الانكشاف ومبدائيته فكما ان العلم بجميع الاشياء سوى
المسموعات والمبصرات يتحقق في الازل مع عدم جميع تلك
الاشياء في الازل فكذلك السمع والبصر ايضا يتحقق في
الازل مع عدم جميع ~~تلك الاشياء في الازل~~ بلا وجود مسموع
ومبصر في الازل لان كل واحد من المسموع والمبصر معلوم و
قد عرفت ان وجود المعلوم لغو في مناطية الانكشاف
بالقياس اليه جل شانه فظهر ان السمع والبصر قسمان
احدهما السمع والبصر اللذان يتوقف تحققهما على وجود
المسموع والمبصر كما في العالمين الناقصين من الممكنات

وثانيهما

وثانيهما السمع والبصر اللذان لا يتوقف تحققهما على
وجود المسموع والمبصر ويكون وجود المسموع والمبصر لغوا
في تحقق السماع والابصار وهذا القسم الثاني مخصوص
بالعالم الكامل على الاطلاق وهو الواجب جل شانه
فظهر ان قول صاحب الشبهة وهو قوله فيلزم السماع بلا
مسموع والابصار بلا مبصر ولا خفاء في بطلانهما محل
تفتيش لانه ان اراد ان السماع والابصار سواء كانا
انفعاليين او غير انفعاليين باطلان بدون وجود المسموع
والمبصر فهذا الحكم بالبطلان على الاطلاق ممنوع لان
السماع والابصار انما يتوقفان على وجود المسموع والمبصر اذا
كانا انفعاليين وان اراد ان السماع والابصار اذا كانا
انفعاليين يتوقف وجودهما على وجود المسموع والمبصر
ولا يصح وجود السماع بدون المسموع والابصار بدون المبصر على
تقدير كون السماع والابصار انفعاليين فهو مسلم لكن السماع
والابصار في الواجب جل شانه ليسا انفعاليين على

الرسالة التي هو الف منها الذكي مولانا الحسن
الكاشي عفا الله تعالى له ورسالة
اركان الايمان منه

ما عرفت مفصلا وقيل في جواب الشك المذكور ما محصله ان
كون الواجب جل شانه سميعا وبصيرا في الازل يكون معناه
ان جل شانه يكون في الازل بحيثية ولى انه لو وجد مسموع
لسمعه ولو وجد مبصر لابصره انتهى محصل كلامه وهذا الكلام
لا يستحق الاصغاء اليه لان مآله يرجع الى ان السماع بالفعل و
الابصار بالفعل يكون موقوفا على وجود المسموع بالفعل
وعلى وجود المبصر بالفعل مطلقا سواء كان في حق الواجب
جل شانه او غيره ولا يكون شيء من المسموع والمبصر متحققا في
الازل فلا يكون السمع بالفعل في الازل ولا البصر بالفعل
في الازل بل المتحقق في الازل هو السمع بالقوة والبصر
بالقوة بمعنى انه لو وجد مسموع لسمعه ولو وجد مبصر لابصره
فالمتحقق في الازل هو قوة السمع والبصر لا السمع بالفعل و
لا البصر بالفعل في الازل فيلزم ان لا يكون الواجب جل شانه
سميعا بالفعل في الازل واذا لم يكن سميعا بالفعل في
الازل يلزم فوت هذا القسم من العلم في الازل فيلزم العياذ بالله

الجهل

الجهل وكذا القياس العقلي في البصر لانه يلزم ان لا يكون
الواجب جل شانه بصيرا بالفعل في الازل واذا لم يكن بصيرا
بالفعل في الازل لزم فوت هذا القسم من العلم في الازل
فيلزم العياذ بالله الجهل فيلزم ان لا يكون الواجب جل شانه
عالما في الازل ببعض الموجودات وليس تكفير الحكماء باعتبار
العلم الا باعتبار انه لزم بزعم المكفر على الحكماء نفي العلم
ببعض الاشياء وهو الجزئيات المتغيرة بالوجه الجزئي
فما بال الحكماء يجوز تكفيرهم باعتبار لزوم الجهل وما بال من زعمهم
يلزم عليه الجهل ايضا ولا يجوز تكفيره وايضا قد ثبت ان
علم الواجب جل شانه لا يصح ان يكون انفعاليا لان العلم
الانفعالي ما يتوقف وجوده على وجود المعلوم وكل ما هو موقوف
على الغير معلول الغير وكل معلول الغير يكون بالغير وكل ما بالغير
مسلوب في مرتبة الذات فلو كان للواجب بالذات علم
انفعالي لصح سلبه عنه في مرتبة الذات فيلزم الجهل في
مرتبة الذات فلو كان للواجب بالذات فيلزم الجهل في مرتبة

الذات وهو نقص يجب تنزيهه تعالى عنه فالعلم الانفعالي لا يتحقق الا
في العالمين الناقصين من الممكنات فالسمع والبصر اذا تحققا
في الواجب بالذات فوجدانهما لا يتوقف على وجود المسموع والمبصر
والا يلزم العلم الانفعالي نعم لو تحققا في العالمين الناقصين من
الممكنات لكانا موقوفين على وجود المسموع والمبصر لان هذين
القسمين من العلم فيهم انفعالي لهم وبالتحقيق المذكور يندفع شك اخر
مشهور وهو انه لا يجوز ان يكون الواجب تعالى عالما بالاشياء في
مرتبة الذات مع قطع النظر عن جميع ما عدا الذات كما هو مذهب الحكماء
لانه لو كان عالما فيه لكان اما حصوليا او حضوريا فان كان حضوريا
يلزم قدم العالم بجميع اجزائه وهو مع كونه خلاف اجماع المليين يكون
خلاف اجماع الحكماء ايضا لانه لا نزاع في حدوث ما تحت الكون
اي الاشياء التي يكون وجودها مسبوقا بالامكان الذاتي والاستعدادي
معا وان كان حصوليا لزم الانفعال بالغير فيكون كماله بالغير وكلما
بالغير يكون مسلوبا في مرتبة الذات فيلزم الجهل في مرتبة الذات وهو
مطلوب صاحب الشبهة لا العلم في مرتبة الذات كما هو مطلوبكم

وجه الاندفاع

وجه الاندفاع هو ان مبنى كلام صاحب الشبهة على امر باطل وهو
ان العلم على الاطلاق منحصر في الحصولي والحضوري فان اراد ان
العلم على الاطلاق سواء كان علم الواجب بالذات او علم الممكن
بالذات منحصر على الحصولي والحضوري فهو باطل لانا قد بينا
ان علم الواجب بالذات بما عدا ذاته لا يكون حصوليا ولا حضوريا
بل بنحو اخر غيرهما على ما عرفت مشروحا وان اراد ان علم العالمين
الذين يكونون من الممكنات بالذات منحصر على الحصولي والحضوري
فهو مسلم لكن كلامنا ليس في علم الممكن بالذات بل في علم
الواجب بالذات وقد عرفت ان علمه تعالى بما عدا ذاته
لا يكون حصوليا ولا حضوريا وقيل كون الواجب بالذات
عالما بالاشياء في الازل قبل وجود الاشياء معناه انه تعالى
يكون في الازل بحالة وبحيثية لو تحقق شيء في الخارج سواء كان في
الازل او في اللاازل لكان الواجب تعالى عالما به والنقص الذي
يجب تنزيهه تعالى عنه هو ان يكون في الخارج امر موجود
ولا يكون الواجب تعالى عالما به اما لو لم يتحقق امر موجود

في الخارج ولا يكون الواجب تعالى عالما به فلا نقص لان النقص
انما يلزم على تقدير ان يكون امر موجود في الخارج ولا يكون
الواجب تعالى عالما به وهذا القول مما يستحق ان ينسب الى
السفسطة ويجعل ساقطا عن درجة الاعتبار ويضرب
عرض الجدار لان ما عدا الواجب جل شانه من الموجودات
الخارجية يكون معلولا له تعالى بلا واسطة او بواسطة
مستندة اليه تعالى فلا بد من سبق العلم لان الافعال القريبة
والبعيدة للفاعل المختار مسبوقة بالعلم فلا بد من سبق العلم
على وجودات الموجودات وذلك العلم السابق لا يجوز
الا ان يكون حصوليا او حضوريا على ما عرفت سابقا بل لا بد
ان يكون بنحو اخر غيرهما على ما عرفت شروحا وايضا يلزم على
ما توهمه القائل الا يكون الواجب تعالى عالما بالفعل في
الازل بل ما يكون في الازل هو قوة العلم لا العلم بالفعل و
يكون العلم بالفعل حادثا مع حدوث الاشياء فيكون علمه بالفعل
قدو قدو وقد عرفت ان العالم الذي يكون علمه قدو قدو

يجوز

يجوز الانفكاك عن وجوده عن علمه يجب ان يكون له نحو تعلق بالمادة
كالنفوس الناطقة المجردة الانسانية ولهذا لا يكون علوم العقول
معها في الفطرة الاولى بخلاف النفوس فان علومها لا يكون
معها في الفطرة الاولى وقد عرفت ان تجرد الواجب جل شانه
فوق تجرد العقول بما لا نسبة اصلا لان تجرد العقول تجرد
امكاني وتجرد الواجب تعالى تجرد وجوبي ذاتي فكيف يجوز
ان يحصل له علم حادث وكيف يجوز ان يكون له نحو تعلق بالمادة
وايضا اذا لم يكن الواجب تعالى عالما بالفعل في الازل بل له
قوة العلم بالاشياء قبل وجود الاشياء ويصير علمه بالفعل بعد
وجود الاشياء فيلزم ثبوت هذا القسم الخاص من العلم في الازل
فيلزم الجهل المقابل لهذا العلم فيلزم ذلك الجهل الخاص بالنسبة
الى جميع الموجودات قبل وجودها وقد عرفت ان تكثير الحكماء
باعتبار العلم ليس الا باعتبار لزوم الجهل بالقياس لزوم الجهل
بالقياس الى بعض الموجودات الممكنة وما بال غيره لا يجوز
تكثيره مع ان الجهل يلزم عليه بالقياس الى كل الموجودات الممكنة

وايضا اذا لم يكن له تعالى علم بالفعل في الازل بل يكون له قوة
العلم فيه فح يلزم ان يكون فعلية علمه تعالى بالاشياء موقوفة
على وجود الاشياء في الازل فيلزم ان يكون علمه تعالى انفعاليا
والعلم الانفعالي لا يكون الا للماديات لان العلم الانفعالي
يحدث بعد حدوث المعلوم فيلزم العلم التجددي وقد عرفت
ان العلم التجددي لا يكون الا للماديات واعلم ان الوجود
هو الفعلية المقابلة للعدم وكذا النور والظهور ايضا
فعلية مقابلة للظلمة والخفا والظلمة والخفاء يرجعان الى
النفي والنقص فحقيقة الوجود اي المعبر عنه بمفهوم الوجود
فعلية صرفة والفعلية الصرفة انما هي الفعلية التي لا تكون
مشوبة بالعدم باعتبار من الاعتبارات اي لا باعتبار الذات
ولا باعتبار كمالات الذات والا لم تكن فعلية صرفة
ولا يكون ايضا فيها قوة اصلا والا لم تكن فعلية صرفة
ولم تكن صرف الفعلية وكلامنا في صرف الفعلية والفعلية
الصرفة فلا بد ان يكون المعبر عنه بمفهوم الوجود وهو حقيقة

الوجود

الوجود التي هي الفعلية الصرفة وصرف الفعلية امرا قائما بذاته
لان القائم بالغير معلول الغير وكل معلول يرشح مما يستفيد
من العلة باعتبار ذاته لان ما بالغير مسلوب عن المتصف به
بالغير في مرتبة الذات كاتصاف الممكن بالوجود لان وجود
الممكن بالغير ومسلوب عن الممكن باعتبار ذاته مع قطع النظر عن
الغير وكما انه يجب حقيقة الوجود والمعبر عنه بالوجود قائما
بذاته كذلك يجب ان لا يكون لحقيقة الوجود والمعبر عنه بالوجود
علة قطعا ولا يكون في فعليتها مستندة الى علة ويكون متحققه
بلا علة والا لم يكن فعلية صرفة لان ما هو معلول الغير هالك
في مرتبة الذات حين الوجود ايضا فكيف يجتمع كون امر
فعلية صرفة مع كونه معلول الغير لانهما متنافيان والمتنافيان
لا يجتمعان ولو بالف علة والامر القائم بذاته بلا علة
هو الواجب الوجود بالذات فالمعبر عنه بالوجود لا يكون
الا الواجب بالذات ولما امتنع تعدد الواجب بالذات
فامتنع تعدد المعبر عنه بالوجود ايضا فليس الوجود في

عالم الوجود الا واحدا وهذا هو تحقيق ما اشتهر من المحققين القائلين
بوحدة الوجود فالذي يتحقق في الموجودات الممكنة انما هو
المفهوم الانتزاعي المشترك المعنوي الذي لا تعدد فيه الا بالاضافة
الى الموضوعات ولا يتحقق في الممكنات المعبر عنه بالوجود
ومطابق الانتزاع فالمعبر عنه ومطابق الانتزاع لا يكون الا
حقيقة الوجود التي هي الفعلية الصرفة وصرف الفعلية
ويكون امرا قائما بذاته وموجودا بلا علة فيكون المعبر عنه
بالوجود واجب الوجود بالذات وكذا القياس في النور
والظهور لان المعبر عنه بالنور الصرف والظهور الصرف والنور
الحقيقي والظهور الحقيقي هو صرف النور وصرف الظهور و
صرف النور والظهور ان المعبر عنه بصرف النور والظهور
يجب ان يكون امرا قائما بذاته لان القائم بالغير معلول الغير
وكل معلول الغير لا يكون نورا وظهورا باعتبار ذاته
بل يكون ظلمة وخفاء باعتبار ذاته فكيف يكون صرف النور
وصرف الظهور وكما انه يجب ان يكون امرا قائما بذاته

يجب ان يكون موجودا بلا علة ولا يصح ان يكون معلولا للغير
لان كل معلول الغير هالك باعتبار ذاته عين الوجود ايضا
فيكون ظلمة وخفاء باعتبار ذاته فكيف يصح ان يكون
الامر المعلول نورا صرفا وظهورا صرفا وصرف النور وصرف
الظهور فظهر ان المعبر عنه بنور الصرف وظهور الصرف يجب
ان يكون واجب الوجود بالذات ولما امتنع تعدد الواجب
بالذات امتنع تعدد المعبر عنه بالنور الصرف والظهور الصرف
فظهر وحدة النور الصرف والظهور الصرف كوحدة الوجود.
كما مر وكما ان وجود الممكنات وجود بالغير وكل ما بالغير يجب
ان ينتهي الى ما بالذات فلا بد من الوجود بالذات فكذلك نور
الممكنات التي تكون ذات نور يكون نورا بالغير لان حقيقة
الممكن حقيقة بالغير وكذا جميع شئون الممكن وكمالاته بالغير
فلا بد ان ينتهي النور بالغير الى النور بالذات وكذا القياس
العقلي في الظهور ولا يبعد ان يكون قوله تعالى الله نور السموات
والارض اشارة الى ما ذكرنا مفصلا والعدم معناه

نفي محض وليس صرف والامر الذي يكون العدم ضروريا له
ضروريا ذاتيا كالممتنع بالذات فلا يمكن ان يثبت له الحقيقة
الواقعية ولا كمالات الحقيقة الواقعية ولا الوجود ولا
كمالات الوجود فبسبب كون العدم ضروريا له ضرورية
ذاتية يكون العدم ذاتيا له اي يكون واجب العدم
وجوبا ذاتيا واذا كان العدم ضروريا ذاتيا له فلا يتصور
له تحقق الحقيقة وكمال الحقيقة والوجود وكمال الوجود و
يكون في نهاية النقصان الذي لا نقصان تحته ويكون
في نهاية التنافي للشيئية والحقيقة والوجود والكمال و
الفيض والنور والظهور والامر الذي يكون عين المعين
بالوجود الصرف والفعلية الصرفة والنور الصرف يكون
في اعلى مراتب الكمال الذي لا كمال فوقه والسبب في
ذلك هو ان ذلك الامر يكون الوجود ضروريا ذاتيا له و
كل امر يكون الوجود ضروريا ذاتيا له يكون في مرتبة الذات
فعلية صرفة وصرف الفعلية ونورا صرفا وصرف النور

وظهورا

وظهورا صرفا وصرف الظهور فلا يتصور فيه العدم والظلمة
والخفا فلا يتصور فيه نقصان اصلا والا لم يكن فعلية
صرفة ونورا صرفا وظهورا صرفا فيلزم خلاف الفرض فظهر
ان منشأ نهاية الكمال ومنشأ نهاية النقصان انما هو كون الوجود
ضروريا بالضرورة الذاتية في نهاية الكمال وكون العدم ضروريا
بالضرورة الذاتية في نهاية النقصان فالوجود والنور والظهور
كمال والعدم والقوة والخفا نقص والامر الذي لا يكون شي من
الوجود والعدم ضروريا ذاتيا له فلا يمتنع شي منهما عليه بل
يجوز ان يقبل الوجود من علة الوجود ويقبل العدم من علة العدم
فهذا الامر ليس في نهاية النقصان كالممتنع بالذات لانها يمتنع
عليها امتناعا ذاتيا قبول الوجود وكمالات الوجود بخلاف ذلك الامر
فانه يقبل الوجود وكمالات الوجود لانه لا يمتنع عليه الوجود ولا
في نهاية الكمال لان نهاية الكمال انما تثبت بكون الوجود ضروريا
بالنظر الى الذات والوجود ليس ضروريا ذاتيا له بل لو ثبت
له ضرورة الوجود فانما تكون تلك الضرورة بالغير الذي هو

علة وجوده لان الشی المعلول ما لم یجب واجب الوجود بالغیر و
ضروری الوجود بالغیر لم یوجد علی ما برهنا فی موردها من
الحکمیة والامر الذی یکون ثابتا لشی ولا یکون ضروریا ذاتیا
له ولا یکون ثابتا له بالنظر الی ذاته مع قطع النظر عن جمیع ما
عدا ذاته یکون ذلک الامر عرضیا له وزایدا علی ذاته و
حقیقته لانه یحتاج فی ثبوت ذلک الامر له الی حیثیة تعلیلیة
فکل ممکن یحتاج فی ثبوت الوجود له الی حیثیة تعلیلیة وقد عرفت
ان ثبوت الذاتی لذی الذاتی لا یحتاج الی حیثیة تعلیلیة
ولا تقییدیة فظهر مما حققنا ان الوجود زاید علی کل ممکن
بالذات ولابد ان لا یکون الوجود ذاتیا لشی من الممکنات
فیکون زایدا علی جمیع الممکنات واذا کان زایدا علی جمیع
الممکنات فیصح تحلیل کل ممکن الوجود الی ماهیة ووجود فی
ظرف الخلط والتعریة لا مطلقا فیکون کل ممکن زوجا ترکیبیا
وکل امر له ماهیة ووجود زاید علی ماهیته وحقیقته یکون حقیقته
فی مرتبة حقیقته هالکة هلاکا ذاتیا وله ظلمة باعتبار ذاته

وخفاء

وخفاء باعتبار ذاته فلا یکون فعلیة صرفة ونورا صرفا
وظهورا صرفا فلا یتصور کون الممکن بالذات فعلیة
صرفة ونورا صرفا وظهورا صرفا وکل امر یکون الوجود
زایدا علی ذاته یکون الکمال المطلق للوجود بما هو وجود
وللموجود بما هو موجود زاید علی ذاته لانه اذا لم یکن الوجود
فی مرتبة ذاته لم یکن کمال الوجود مثل العلم والقدرة والارادة
وغیرها من الصفات الکمالیة للوجود بما هو وجود وللموجود
بما هو موجود ایضا فی مرتبة ذاته فلا یصح ان یکون الصفات
الکمالیة فی الممکن بالذات ذاتیا له سواء کان بطریق العینیة
او الجزئیة فالوجود وکمال الوجود قسمان احدهما ما هو عین
ذات الوجود وعین ذات الموجود کما فی الواجب الوجود
بالذات وثانیهما ما هو زاید علی ذاته کما فی الممکن بالذات
واعلم ان وجود الممکن بالذات لما کان زایدا علی
ذاته فیحتمل فی بادی الرای ان یکون امرا انضمامیا خارجیا
کالسواد والبیاض بالقیاس الی الجسم او انتزاعیاً

ونهيئا بان يكون ذات الممكن امرا بنفسه متميزا عن وجوده في
في الذهن ويكون الذهن ظرف التحليل الصرف بين
الوجود والمهية ويكون كل واحد من الوجود والمهية ممتازا
المتحصل عن الآخر تحصلا ذهنيا فيكون لكل واحد من
المهية ووجودها تحصل ممتاز عن الآخر في الذهن ولا يتم شيء
من الاحتمالين المذكورين اما الانضمام الخارجي فلانه لو كان
الوجود امرا انضماميا خارجيا كالسواد والبياض بالنسبة
الى الجسم يلزم الدور او التسلسل لان كل صفة خارجية لها
علاقة افتقارية الى الموصوف فما يكون محتاجة الى موصوفها
ووجود المحتاج متاخر عن وجود المحتاج اليه فوجود المحتاج اليه
متقدم على وجود المحتاج فلا بد ان يكون للمحتاج اليه وجود
سابق على الصفة الخارجية الانضمامية فذلك الوجود
السابق حاله مثل حال الوجود اللاحق في كونه متاخرا عن
وجود الموصوف فلا بد من وجود سابق على ذلك السابق
فاما ان يكون السابق عين اللاحق فيلزم الدور او غيره

فننقل

فننقل الكلام اليه وهذا النقل لا ينتهي الى حد فيلزم الدور او التسلسل
وفي صورة التسلسل يلزم محال آخر غير نفس التسلسل وهو انه
يلزم ان يكون الموجود الواحد الشخصي موجودا بوجودات غير
متناهية متميزة في الخارج والوجود الخارجي المتميز والموجود
الخارجي المتميز والتشخص الخارجي المتميز والتشخص الخارجي
متكافيات بالعدد فيلزم ان يكون الموجود الواحد موجودات
غير متناهية والشخص الواحد اشخاصا غير متناهية واما الانضمام
الذهني فلانه لو جاز تحليل الشيء في الذهن الى المهية و
الوجود تحليلا صرفا متميزا لكانت المهية امرا برأسه في
الذهن ووجودها ايضا امرا برأسه في الذهن وكل امر في
الذهن موجود في الذهن كما ان كل امر في الخارج موجود
في الخارج فيلزم ان يكون لوجود المهية وجود في الذهن
لانه يصدق عليه انه في الذهن متميزا عن الغير وللمهية ايضا
وجود في الذهن لانه يصدق عليها انها في الذهن متميزة
عن الغير ومرجع المآل الى ان كل واحد منها موجودا برا

في الذهن لا لان احدهما وجود للآخر كما هو المفروض ولو قيل ان
احدهما قايم بالآخر قياما ذهنيا والقايم هو الوجود قلنا
هذا ايضا باطل لان القايم بامر اخر في اي ظرف كان يكون
متاخرا في الوجود عن المحل الذي هو قايم به فلا بد من سبق الوجود
فذلك الوجود السابق ان كان عين الاول حتى يلزم تقدم
الشي على نفسه وان كان غيره ننقل الكلام اليه وهذا
النقل لا ينتهي الى حد فيلزم الدور اي تقدم الشي على نفسه
او التسلسل وفي صورة التسلسل يلزم محال اخر غير بطلان التسلسل
وهو انه يلزم ان يكون الموجود الواحد الذهني موجودات
غير متناهية والشخص الواحد الذهني اشخاصا لان الوجود
الذهني المتميز والموجود الذهني المتميز والتشخص الذهني
المتميز والشخص الذهني المتميز متكافيات بالعدد
فظهر انه لا يصح التحليل الصرف المتميز بل عروض
الوجود للماهية في الذهن انما هو في ظرف الخلط والتعرية
معا لا الخلط الصرف ولا التعرية الصرفة تمت الرسالة
[illegible] سلمه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول الفقير الفاني ابرهيم الحسيني الهمداني بصّره الله تعالى
بعيوب نفسه وجعل يومه خيرا من امسه نقل ان بهمنيار
لما طلب البرهان من الشيخ على ان الواحد الحقيقي لا يصدر عنه
الا الواحد كتب الشيخ لو ان الواحد الحقيقي لو كان مصدرا
لامرين كا و ب مثلا كان مصدرا لا و لما ليس ا
لان ب ليس ا واجاب عنه الكاتبي في شرح الملخص بان
نقيض صدور ا لا صدور ا لا صدور لا ا عن صدو
ب وشنع الامام الرازي على الشيخ تشنيعا بليغا في
المباحث المشرقية حيث قال العجب ممن يفني عمره
في المنطق ليعصمه عن الغلط ثم يهمله في مثل هذا المطلب
الاعلى حتى يقع في غلط يضحك منه الصبيان ولما كا
ن الشيخ ارفع من ان يتوهم انه يقصد مما نقل عنه
ما يتبادر منه بالفهم سيما حين ما كتبه الى بهمنيار الحكيم
بعد طلبه برهانا على ذلك المطلب الجسيم اراد افضل

المتأخرين واكمل المتبحرين شيخنا واستادنا مولانا جلال الملة
محمد الدواني غفر الله له بالغفران السبحاني ان بعض نصوص
الشيخ من كلامه ينعكس التشنيع على من شنع قبل دراية مرامه
فقال في حاشيته المتعلقة بالشرح الجديد للتجريد بهذه
العبارة اقول صدور لا آ ليس صدور آ فهو لا صدور آ
فما اتصف بصدور لا آ فقد اتصف بلا صدور آ فاذا
كان له حيثيتان جاز ان يكون متصفا من حيثية بصدور
آ ومن حيثية اخرى بلا صدوره من غير لزوم تناقض اما
اذا لم يكن له الا حيثية واحدة لم يصح ان يتصف بهما للزوم
التناقض وتفصيله ان اتصاف الشيء بامر هو لا اتصافه
بآخر فهو من حيث الاتصاف بذلك الامر لا يتصف بنقيضه
فلا يجوز اجتماعهما من حيثية واحدة وعند هذا يظهر
انعكاس تشنيع الامام على الشيخ انتهى كلامه فان قيل
لا ينفعك هذا التاويل فانه لا يلزم منه الا قضيتان
مطلقتان هو مصدر آ وليس هو مصدر لا آ وليس

بينهما

بينهما تناقض وان نقيض المطلقة هي الدائمة قلنا المطلقتان
انما لم تتناقضا لامكان تحقق الايجاب في وقت وتحقق
السلب في وقت آخر واما اذا كانا في وقت واحد
فيتناقضان قطعا والواحد الحقيقي الموجب اذا لم يكن
تأثيره موقوفا على شرط اصلا كان كل ما فرض انه اثره
لازما له متحققا معه بلا تراخ فيلزم التناقض على ذلك
التقدير بلا شبهة واقول فيه بحث من وجه آخر وهو انه
لا يلزم مما ذكره الا ان يتصف الواحد بصدور آ بالذات
وبلا صدور آ بواسطة اتصافه بصدور ب فيلزم
ان يكون مصدرا لآ ولا مصدرا لآ من حيثيتين و
هذا ليس بتناقض كما صرح واعترف على انه لو كان
مقصود الشيخ ما ذكره ناسب ان يقول لو كان الواحد
الحقيقي مصدرا لامرين كآ وب مثلا كان مصدرا لآ
ولا مصدرا لآ لان صدور ب ليس صدور آ فيلزم اجتماع
النقيضين فلا يلزم الاستدراك في كلامه فتامل

و خطر فی خلدی وجه لکلام الشیخ فی اثناء البحث واظن
انه لا یتجه علیه شیء من المحذورات المذکورات وهو
ان یق لکن نعلم بالبداهة ان کل علة لها معلولان لها
مع کل واحد منهما خصوصیة لیست مع غیره بحیث
یصدق علی تلک العلة باعتبار تلک الخصوصیة انها مصدر
لذلک المعلول ولیست مصدرا لغیره فلو کان الواحد
مصدرا لآ ولغیر آ یلزم ان یصدق علیه انها باعتبار
خصوصیة لها مع آ انها لیست مصدرا لغیر آ وهی
مصدر لغیر آ بالفرض فلو کان ذلک الواحد واحدا
حقیقیا یلزم ان یکون مصدرا لغیر آ ولا یکون مصدرا
لغیر آ من حیثیة واحدة وهو تناقض فتامل ولا تستنفع
حقیقته الی الا بترک الجدال وقصر الهمة علی تحصیل
الکمال ومساعدة التوفیق من ذوی الافضال

تم

بسم الله الرحمن الرحیم

بعد حمد الله مبدع الحقایق والصلوة والسلام علی رسوله
مظهر الدقایق وعلی آله وصحبه من کل بارع فایق یقول
الفقیر الی عفو ربه الغنی محمد بن اسعد الصدیقی لما اتفق
لی مطالعة الرسالة التی اخترعها افضل المتاخرین
واکمل المتبحرین الخواجه نصیر الملة والدین محمد بن الحسن
الطوسی رحمه الله تعالی فی اثبات الجوهر المفارق المسمی بالعقل
الکل سنح فی اثناء المطالعة دقایق لا یطلع علیها الا
واحد بعد واحد ولا یهتدی منها الی حقایقها کل وارد
اردت ان اثبتها صونا لها عن الضیاع فان آفة
العلم النسیان واعیذها بالله الواحد الاحد من شر کل
عاند عند وحاسد حسد والی الله الرجعی وهو اهل
التقوی والتزمت ایراد لفظ تلک الرسالة ممزوجا
بما سنح من الزواید تکثیرا للفواید وتیسیرا للشوارد
وهو ولی التوفیق وبیده ازمة التحقیق قال شکر الله سعیه